بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني الـ ٨٤ للمملكة العربية السعودية الشقيقة:

جسر الملك حمد فتحٌ جديد في العلاقات البحرينية - السعودية

○ الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود

خاص لـ «أخبار الخليج»

تحتفل المملكة العربية السعودية الشقيقة في ٢٣ سبتمبر من كل عام باليوم الوطني لتأسيس الدولة الحديثة في السعودية، وهو إحياء لذكرى إرساء دعائم الدولة السعودية الحديثة الذي يمثل مناسبة تاريخية مجيدة في التاريخ العربي المعاصر، فبفضل جهود القائد التاريخي للملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود (طيب الله ثراه) أمكن توحيد أراضي الجزيرة العربية التي شهدت أراضيها المبكرة اشراقة نور رسالة الإسلام على العالمين، وانبثاق فجر الدعوة المحمدية التي كانت الدين الخاتم الذي حمله خاتم المرسلين محمد بن عبدالله (صلى الله عليه وسلم) إلى البشرية جمعاء، رسالة توحيد وهداية وسلام وتسامح وخير وبداية حضارة مشرقة ظلت تقود العالم لقرون متوالية.

ومن هنا، فسيظل التاريخ يسجل بأحرف من نور الدور البطولي والريادي للملك عبدالعزيز الذي نجح في توحيد الجزيرة العربية بعد سنوات طويلة من الصراعات والاضطرابات، لتغدو السعودية اليوم وفي الذكرى الـ ٨٤ لتأسيسها دولة ريادية قائدة ومؤثرة في محيطها العربي والإسلامي، وعلى النطاق العالمي بفضل دورها الفعال في استقرار النظام الاقتصادي العالمي ودورها في اتباع سياسات رشيدة ومتوازنة في ضمان استقرار سوق النفط وتوفير الطاقة اللازمة لنمو وتقدم حركة الاقتصاد العالمي.

ومنذ تولي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مقاليد الحكم خلفا لشقيقه الملك فهد بن عبدالعزيز في عام ٢٠٠٥ وهو يقود سياسات حكيمة تهدف إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي وسط بيئة مضطربة تموج بالقلاقل والاضطرابات السياسية.

ولا نغالي في القول أن الدور السعودي خلال سنوات حكم الملك عبدالله كان بمثابة (رمانة الميزان) للحفاظ على التوازن في الإطار العربي، وخاصة في إطار مجلس التعاون الخليجي، وكانت دعوته الحكيمة إلى التحرك نحو إقامة اتحاد خليجي بين دول مجلس التعاون الخليجي بمثابة مبادرة تاريخية لنقل مجلس التعاون الخليجي إلى آفاق رحبة تمكنه من تحقيق طموحات أبناء الخليج العربي في تدعيم أواصر التكامل والاندماج وصولاً إلى الوحدة الشاملة.

○ خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز

ورغم أن التحرك نحو تنفيذ مبادرة التحول إلى بناء الاتحاد الخليجي لم يكن بمستوى الطموحات الشعبية الخليجية حتى الآن، ألا أن التاريخ سيسجل للملك عبدالله أن مبادرته هذه تمثل طوق النجاة لدول الخليج لتمكينها من الوقوف بوجه التحديات العاتية التي تواجه وحدة المصير الخليجي، في ظل الهجمات الرامية إلى تفكيك البلدان العربية وتحويلها إلى كيانات مفككة على أسس طائفية وعرقية ومذهبية، في إطار (سايكس بيكو) جديدة تستهدف تمزيق الوطن العربي والقضاء على أي آفاق ممكنة للوحدة العربية في المستقبل.

تطور العلاقات البحرينية ـ السعودية

تتسم العلاقات البحرينية . السعودية بخصوصية تاريخية نظرا للوشائج الأخوية المتينة التي تربط بين الشعبين والقيادتين، والتي تعمقت على مر التاريخ بحيث أضحت نموذجا لعلاقة التلاحم والترابط الاستراتيجي بين بلدين عربيين شقيقين، كما بات الشعور بوحدة المصير بين البلدين والشعبين يشكل حافزا دائما لتعميق هذه العلاقات في كل المجالات.

وقد لعب إنشاء جسر الملك فهد عام ١٩٨٦ دوراً تاريخياً في تعزيز الشعور بوحدة المصير وتكامل البلدين على نحو بات فيه الأمن البحريني مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن السعودي والعكس صحيح، بحيث بات كل بلد يشكل عمقا استراتيجيا أمنيا للبلد الآخر.

ولعل ذلك ما تجسد عمليا إبان أزمة فبراير عام ٢٠١١ والتي شكل الدعم السعودي للموقف البحريني عاملا جوهريا في احتواء تداعيات الأزمة وقاد إلى التضامن الخليجي الاستراتيجي مع البحرين والذي تمثل في سرعة نقل قوات (درع الجزيرة) الخليجية إلى البحرين حينما استدعت متطلبات الأمن في البحرين الاستعانة بهذه القوات لاستعادة الأمن وتعزيز الاستقرار في البلاد.

ويمكن القول إن اتفاق البلدين مؤخرا على إنشاء جسر ثان يربط بين المملكتين بالإضافة إلى جسر الملك فهد، وهو الجسر الذي أطلق عليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز اسم (جسر الملك حمد) تكريما وتقديرا لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وذلك خلال اجتماع جمع خادم الحرمين الشريفين مع أخيه جلالة الملك حمد بن عيسى في جدة مؤخرا، يعد هذا الجسر بمثابة فتح جديد في العلاقات الوثيقة والاستراتيجية بين البلدين بما سيفتح آفاقا أرحب لتعميق علاقات البلدين والشعبين، لما سيوفره هذا المشروع الحيوي من إمكانات إضافية لتحقيق التكامل الاقتصادي والإنمائي بين البلدين.

ويتضمن جسر الملك حمد مشروعا حيويا لتعزيز الربط الخليجي الحديدي عبر شبكة القطارات والسكك الحديدية، وهو المشروع الاستراتيجي الذي تأخر كثيرا في المسيرة التكاملية الخليجية، ومن شأن الربط الخليجي عبر شبكة قطارات لتسهيل نقل البضائع والركاب أن تجعل من دول الخليج وحدة اقتصادية واحدة.

وفي هذا السياق، لابد من الإشارة إلى التجربة الأمريكية في تعمير الغرب الأمريكي، والتي تمت في واقع الأمر على أكتاف مشروع الربط الحديدي بشبكة قطارات استطاعت جعْل سبل البناء والنهضة والعمران والنمو الاقتصادية قابلة للتحقيق، ومكنت الاقتصاد الأمريكي من تحقيق طفرات نمو قياسية نهضت به لتجعله في نهاية المطاف أكبر اقتصاد في العالم منذ مطلع القرن العشرين وحتى يومنا هذا.

لذلك فإن إنشاء جسر الملك حمد هو خطوة تاريخية عملاقة لتعزيز التكامل بين البحرين والسعودية، وأيضا التكامل الاقتصادي بين البحرين والسعودية، وأيضا التكامل الاقتصادي والمصيري الخليجي بشكل عام.

وسيربط جسر الملك حمد بين شمال مملكة البحرين وشرق المملكة العربية السعودية؛ مما سيسهم في تطوير العلاقات بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد تم الانتهاء من دراسات الجدوى والدراسات الإنشائية والهندسية الخاصة بالجسر الجديد، ويتوقع أن يتم الانتهاء من إنشائه وافتتاحه بعد أربع سنوات، أي عام ٢٠١٨م.

ويعتبر مشروع القطار الخليجي الذي يعد جسر الملك حمد أحد روافده الاستراتيجية والذي سيربط بين الدول الست من الكويت شمالا وحتى مسقط جنوبا، أحد أهم مشاريع الشراكة والاتحاد في إطار التكامل الخليجي، حيث وضع قادة مجلس التعاون مدة زمنية محددة ليكون مشروع القطار مجسدا على ارض الواقع بنهاية عام ٢٠١٨م.

ويبلغ طول الخطوط الحديدية المزمع إنشاؤها نحو ٢١٧٠ كيلو مترا تبدأ من دولة الكويت، مرورا بالأراضي السعودية (الدمام) وقطر (الدوحة) والبحرين والإمارات (ابوظبي والعين) وصولا إلى سلطنة عمان (صحار ثم مسقط).

وفي تصريح لوزير المواصلات البحريني كمال أحمد لصحيفة (الشرق الأوسط) قال: إن جسر الملك حمد سيكون به ثلاثة مسارات، مساران للقطار والركاب، ومسار ثالث للسيارات، وسيكون الجسر الجديد موازيا لجسر الملك فهد من الجهة الشمالية، وسيربط شمال غربي البحرين مع الجهة المقابلة من الجانب السعودي بطول ٢٥ كيلومترا تقريبا، وسيكون مشروع الربط بالقطار بين السعودية والبحرين جزءا من شبكة القطار الخليجي.

ولقد قوبلت اللفتة الكريمة من خادم الحرمين الشريفين بتسمية الجسر الجديد باسم (جسر الملك حمد) بالثناء والشكر من جلالة الملك، حيث أعرب جلالته عن بالغ شكره لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على مباركته لمشروع جسر الملك حمد، وأعطى توجيهاته السامية للمضي قدما في تنفيذ مشروع الجسر الجديد.

وتبلغ التكلفة التقديرية التحتية لجسر الملك حمد من ٣،٨ إلى ٤ مليارات دولار غير شاملة تكاليف المقطورات وأعمال البنية التحتية داخل أراضي البلدين.

ومن شأن إنشاء الجسر الجديد زيادة حركة المسافرين بين البلدين إلى الضعف واستيعاب الحركة النشطة للتبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين وتوفير ما لا يقل عن ٢٢ ألف فرصة عمل جديدة لمواطني البحرين والسعودية.

وقد بلغت علاقات التعاون السعودية البحرينية في المجال الاقتصادي مستوى متقدما، حيث تعد السعودية الشريك التجاري الأول للبحرين، بعد أن تجاوزت الاستثمارات السعودية في البحرين نحو ١٣ مليار ريال سعودي، فيما بلغ عدد الشركات الفاعلة التي بها استثمار سعودي في البحرين نحو ٣١٥ شركة، بينما بلغ عدد الشركات العاملة والمسجلة في البحرين نحو ٤٣ شركة، ونحو ٨٩٦ شركة من الشركات السعودية العاملة في السوق البحرينية في مجالات السفر والشحن والتجارة والهندسة وغيرها، وفي ذات الوقت تمثل السعودية عمقا اقتصاديا استراتيجيا للبحرين بما تمثله من سوق اقتصادية كبيرة ومتنوعة وناهضة بما يعزز الفرص أمام القطاع الخاص البحريني للتجارة والاستثمار، كما تمثل البحرين امتدادا للسوق السعودية في ترويج البضائع والمنتجات السعودية وتكامل الخدمات بين البلدين.

○ سمو الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي

وقد حظيت دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله إلى إقامة (اتحاد خليجي) بدعم ومساندة شاملة من قيادة البحرين، وتتسم علاقات البحرين بالتشاور والتنسيق الدائم والمستمر بين قيادتي البلدين وتبادل الزيارات.

وفي هذا السياق قام جلالة الملك بزيارة رسمية إلى السعودية في ٢٠١٤/٩/٥ التقى خلالها الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حيث بحثا العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها في مختلف المجالات بما يخدم مصالح البلدين، إضافة إلى تعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك والقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وتعد هذه الزيارة لجلالة الملك هي الثانية خلال الشهور الأربعة الأخيرة للسعودية، حيث قام بزيارة السعودية في أواخر إبريل ٢٠١٤ وتأتي زيارته الثانية لتأكيد العلاقات الخاصة التي تربط المملكتين والمساعي المشتركة لتطويرها بما يسهم في ازدهار وخير ورفاهية الشعبين الشقيقين.

كما قام سمو رئيس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة بزيارة السعودية في ٢٠١٤/٧/١٥، حيث أجرى مباحثات مع ولي العهد نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع بالسعودية الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، حول سبل تعزيز علاقات التعاون الثنائية في المجالات كافة.

كما أكدا على ضرورة الإسراع بالانتقال بالعمل الخليجي المشترك من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد من خلال تطوير منظومة مجلس التعاون الخليجي باعتبارها قضية لا تقبل التأجيل، ولاسيما أن دول الخليج العربية محاطة بمنطقة مضطربة يجب التعامل مع تطوراتها بحذر وبمواقف موحدة.

ومن ناحية أخرى، استقبل جلالة الملك في قصر الصخير الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين وذلك في ٢٠١٤/٧/٢٥، حيث تم بحث مجالات التعاون الخليجي المشترك، وأكد اللقاء على تقدير عمق العلاقات التاريخية بين البلدين، وما تحقق فيها من تقدم ونماء لخدمة المصالح المشتركة.

كما قام وفد سعودي رفيع المستوى ضم وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل يرافقه رئيس الاستخبارات السعودية العامة الأمير خالد بن بندر عبدالعزيز ووزير الداخلية الأمير محمد بن نايف في ٢٠١٤/٨/٢٧ حيث التقى الوفد جلالة الملك، وتم بحث سبل تعزيز مسيرة مجلس التعاون الخليجي وتطوير

○ سمو الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولي ولي العهد السعودي

علاقات البلدين، فضلا عن مجمل التطورات والمستجدات التي تشهدها المنطقة وتأكيد أهمية استقرارها، والحفاظ على أمنها وإبعادها عن التوترات.

تطور نظام الحكم في السعودية

منذ توليه مقاليد الحكم في عام ٢٠٠٥، قام نهج الملك عبدالله على الاهتمام بتعزيز الوحدة الوطنية، مستلهما من التاريخ حكمةً عبّر عنها في خطاب البيعة قبل تسع سنوات قائلاً: «علمنا التاريخ أن الفترات التي شهدت وحدة الأمة هي عصورها الذهبية المزدهرة، وأن فترات الفرقة والشتات كانت عهود الضعف والهوان والخضوع لسيطرة الأعداء».

ومن هنا، فلقد اتبعت السعودية في عهده نهجاً يقوم على تأكيد الوسطية وتعزيز الحوار داخلياً وخارجياً، وبرزت في هذا السياق مبادرته لتعزيز الحوار بين الأديان، والعمل على مكافحة الإرهاب بشتى صوره ولاسيما الاتجاهات المتطرفة دينياً، وتكرس الاهتمام بصالح الوطن والمواطنين وتعزيز مكانة السعودية على المستويين الإقليمي والدولي؛ مما أدى إلى تحقيق إنجازات متعددة داخليا وخارجياً أسهمت في تعزيز دعائم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في السعودية.

وفي سياق الحفاظ على الاستقرار السياسي في المجتمع السعودي، كان اهتمام الملك عبدالله بتطوير نظام الحكم في السعودية بما يكفل استقراره لعقود طويلة قادمة.

ومن هنا كان التوجه للاستمرار في نهج تجديد القيادات العليا في السعودية وإتاحة المجال للأجيال الجديدة من أبناء الأسرة الحاكمة لأخذ مواقعها في السلطة.

وفي هذا السياق أصدر الملك عبدالله في ٢٠١٤/٣/٢٧ أمراً ملكياً يقضي باختيار الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولياً لولي العهد الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، مع استمرار الأمير في منصبه نائباً ثانياً لرئيس الوزراء.

وقال بيان ملكي إن العاهل السعودي قرر تعيين الأمير مقرن ولياً لولي العهد، وولياً للعهد في حال خلو منصب ولي العهد أو منصب الملك وولي العهد فتتم حينها مبايعة الأمير مقرن ملكاً.

وأكد الأمر الملكي أنه «لا يجوز تعديله أو تبديله بأي صورة كانت ومن أي كائن كان» مشيراً إلى حصول التعيين على موافقة ثلاثة أرباع هيئة البيعة وعددهم ٣٤ أميراً.

وضمن آليات ترتيب الخلافة بسلاسة، والتي أُقرت قبل بضعة أعوام، عيّن الملك عبدالله أعضاء هيئة البيعة، ووضع على رأسها الأمير مشعل بن عبدالعزيز.

وتضم الهيئة ٣٤ أميراً من أبناء وأحفاد الملك عبدالعزيز، مهمتهم تأمين انتقال الحكم ضمن آل سعود، ولاسيما عبر المشاركة في اختيار ولي العهد.

وفي إطار تجديد مواقع السلطة، أصدر الملك عبدالله يوم ٢٠١٤/٤/١٥ أمراً ملكيا يقضي بإعفاء رئيس الاستخبارات العامة الأمير بندر بن سلطان بن عبدالعزيز من منصبه، وتكليف نائبه الفريق أول ركن يوسف بن علي الإدريسي بالقيام بعمل رئيس الاستخبارات العامة، ليصبح الإدريسي أول مسئول عن رئاسة الاستخبارات السعودية من خارج الأسرة الحاكمة منذ ٣٧ عاما، وجاء في الأمر الملكي أن إعفاء الأمير بندر بن سلطان جاء بناء على طلب منه، نظراً لظروفه الصحية، ثم تم تعيينه بأمر ملكي في ٢٠١٤/٦/٣٠ مستشارا ومبعوثاً خاصاً للملك، بالإضافة إلى منصبه أمينا عاماً لمجلس الأمن الوطني بمرتبة وزير. كما أصدر العاهل السعودي خلال العام الجاري عدة أوامر ملكية شملت تجديداً في صفوف كوادر الحكم، والدفع بوجوه جديدة شابة لتولي مواقع المسئولية، بما يعزز نهج الملك عبدالله في تجديد القيادات تدعيماً لاستقرار المملكة على المدى البعيد.

الملك عبدالله وتعزيز الحوار الوطني

منذ توليه مقاليد الحكم، اهتم الملك عبدالله بفتح آفاق الحوار الوطني في السعودية بهدف التعرف على مرئيات جميع قطاعات المجتمع في كيفية النهوض بالوطن ومواجهة التحديات المختلفة، وتعزيز روح الوحدة الوطنية.

وفي هذا السياق، كشف التقرير السنوي لمركز الملك عبدالعزيز الصادر في إبريل ٢٠١٤ أن إجمالي عدد البرامج التي عمل المركز على تنفيذها خلال عام ٢٠١٣ بلغت ٧٢ برنامجاً استهدفت أكثر من ٣٥٠٠ مواطن ومواطنة.

وضمن خطط تفعيل دور مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، وافق الملك عبدالله في ٢٠١٤/٧/١٣ على تشكيل مجلس أمناء جديد لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، خلفا للجنة الرئاسية السابقة، وتضمنت الموافقة تعيين الشيخ عبدالله بن محمد المطلق رئيساً لمجلس أمناء المركز، وفيصل بن عبدالرحمن بن معمر نائبا لرئيس مجلس الأمناء، إلى جانب عمله أميناً عاماً للمركز.

وقرر مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، خلال الاجتماع الأول لمجلس الأمناء في ٢٠١٤/٨/١٠ إقامة برنامج شامل مدة عام لمواجهة الغلو والتطرف بمشاركة المجتمع السعودي كافة، وهو ما يظهر الاهتمام البالغ بالتصدي للانحرافات الفكرية في التوجهات الدينية التي تشكل منبعا لتغذية التطرف وإفراز ذوي النزعات الإرهابية ، وذلك حفاظا على استقرار وتقدم المجتمع، في السعودية وخارجها.

كذلك قام مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني في مايو ٢٠١٤ بإطلاق البرنامج التدريبي «المتدرب المعتمد للحوار من أجل السلام» في مقر أكاديمية الحوار للتدريب واستطلاعات الرأي العام، بمشاركة ١٨ متدرباً، يمثلون ١١ دولة عربية.

ومن جهته أكد نائب الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الدكتور فهد السلطان، أن للتدريب المجتمعي دوراً مهماً في نشر ثقافة الحوار، ونشر مفاهيم الوسطية والاعتدال والتسامح والقبول بالرأي الآخر، وهو من المبادرات التي تبناها المركز، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والأهلية ومؤسسات المجتمع الأخرى. وتم تدريب ما يزيد على مليون فرد من الذكور والإناث، وبلغ عدد المدربين والمدربات المعتمدين للتدريب على ثقافة الحوار في السعودية ٣ آلاف مدرب ومدربة في ٤٦ مدينة ومحافظة.

ويسعى مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الذي تأسس عام ٢٠٠٣، بمبادرة من الملك عبدالله عندما كان ولياً للعهد، إلى تكريس الوحدة الوطنية في إطار العقيدة الإسلامية وتعميقها عن طريق الحوار الفكري الهادف، والإسهام في صياغة الخطاب الإسلامي الصحيح القائم على الوسطية والاعتدال داخل المملكة وخارجها من خلال الحوار البناء، ومعالجة القضايا الوطنية من اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية وتربوية وغيرها، وطرحها من خلال قنوات الحوار الفكري وآلياته.

تعزيز حقوق المرأة السعودية

حققت المرأة السعودية تقدماً كبيراً في عهد الملك عبدالله في اتجاه نيل المزيد من الحقوق الاجتماعية والسياسية، والقدرة على المشاركة في فعاليات المجتمع المتنوعة.

وفي هذا السياق، أكد تقرير صادر عن الأمم المتحدة نشر في ٢٠١٤/٣/١١ أن المملكة العربية السعودية تصدرت الدول العربية في تحقيق أكبر تقدم على صعيد منح المرأة حقوقها السياسية خلال عام ٢٠١٣ بالمقارنة بالأوضاع السابقة. وفي هذا الإطار، يقول أنديرز جونسون الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي: «إن العالم العربي وعلى رأسه المملكة العربية السعودية حقق أسرع تقدم في هذا المجال بسبب توافر الإرادة السياسية و الرغبة الشعبية».

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى التطورات التالية في المسيرة السعودية:

١- وافق مجلس الوزراء السعودي في جلسته المنعقدة بتاريخ مر ٢١٠٤/٧/٢١ برئاسة ولي العهد نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز، على نظام المجالس البلدية الذي يمنح حق الانتخاب والترشح لعضويتها للمواطنين الذكور والإناث على حد سواء عند توافر الشروط المنصوص عليها في القانون.

وكانت الدورة السادسة لمجلس الشورى التي افتتحها الملك عبدالله يوم ٢٠ فبراير ٢٠١٣ قد شهدت تعيين ٣٠ نائبة بنسبة ٢٠٪ من المقاعد به، من قبل الملك عبدالله، وللمرة الأولى في تاريخ السعودية، وهو الأمر الذي حظي بترحيب محلي وإقليمي ودولي، نظرا لكونه يعزز مسيرة الإصلاحات السياسية في البلاد، ويعزز الدور الاجتماعي والسياسي الذي تستطيع أن تنهض به المرأة السعودية في تقدم وتطور مجتمعها والتعبير عن همومها وقضاياها فضلا عن تمثيل المجتمع السعودي كله في مناقشة القضايا الوطنية واقتراح الحلول للمشكلات المجتمعية المختلفة، وقد أظهرت مناقشات مجلس الشورى مشاركات فعالة لعضوات المجلس في القضايا المطروحة.

٢- أعلنت صحيفة «سعودي جازيت» الناطقة بالانجليزية يوم ٢٠١٤/٢/١٦ تعيين أول سيدة سعودية في منصب رئيس التحرير، حيث عينت السيدة «سنية الجبرتي» التي كانت تشغل منصب مساعد رئيس التحرير في منصب رئيس التحرير، وتأتي هذه الخطوة كمؤشر على تفاعل مكونات المجتمع السعودي مع تحركات القيادة السعودية لتلبية المطالب بمزيد من الانفتاح في مجال تمكين المرأة وتفعيل مشاركتها المجتمعية.

٣- استكمالاً لجهود الحكومة السعودية في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع،

الجسر الجديد للربط الحديدي بالقطارات بكلفة نحو ٤ مليارات دولار ويوفر ٢٢ ألف فرصة عمل لمواطني البلدين

○ جسر الملك حمد سيكون امتدادا لجسر الملك فهد في تعزيز التلاحم الأخوي البحريني السعودي